

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الفترة من 21 آب/أغسطس 2023 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) والتي مُدّدت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار 2689 (2023).

ثانياً - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة القوة

2 - تسنّى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عموماً، رغم وقوع عدة انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة متقلبة، حيث استمر النشاط العسكري في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبر خط وقف إطلاق النار، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2689 (2023).

3 - وتبلّغ القوة عن جميع انتهاكات الاتفاق التي ترصدها في سياق بذلها قصارى جهدها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بصرامة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات. وتشكّل جميع حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الطائرات والطائرات المسيّرة والمركبات العسكرية والأفراد العسكريين، فضلاً عن الأفراد الآخرين، لخط وقف إطلاق النار انتهاكات للاتفاق. وواصلت قيادة القوة، في إطار تفاعلاتها المنتظمة مع كلا الجانبين، دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس وتجنب أي أنشطة قد تؤدي إلى تصعيد الحالة.

4 - وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر، سمع أفراد القوة دوي انفجارات على الجانب برافو وطائرات تحلّق فوق المنطقة الفاصلة. وفي نفس الوقت تقريباً، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي على وسائل التواصل الاجتماعي أنه يردّ على عدد من الصواريخ التي أطلقت من الجمهورية العربية السورية باتجاه إسرائيل عن طريق القصف بالمدفعية وقذائف الهاون باتجاه مصدر إطلاقها في الجمهورية العربية السورية. وفي



- 14 تشرين الأول/أكتوبر، سمع أفراد القوة دوي انفجارات عنيفة على الجانب برافو وشاهدوا ثلاث قنابل مضيئة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.
- 5 - وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، سمع أفراد القوة دوي انفجارات على الجانب برافو وشاهدوا إطلاقاً لمقذوفات من الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) فوق موقع للأمم المتحدة في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، مما أثار على الجانب برافو. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن ثلاثة صواريخ قد أطلقت من الجمهورية العربية السورية باتجاه إسرائيل، وأعلن على وسائل التواصل الاجتماعي أنه "رذا على إطلاق صواريخ من سوريا باتجاه إسرائيل أمس، قصفت طائرات مقاتلة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي البنية التحتية العسكرية وقاذفات الهاون التابعة للجيش السوري". وأبلغ الجيش الإسرائيلي القوة أيضاً بأن "جيش الدفاع الإسرائيلي يحمل القوات المسلحة العربية السورية المسؤولية عن كل عمل إرهابي مصدره الحدود السورية. وسيقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بما هو ضروري من أجل حماية جميع المواطنين الإسرائيليين من أعمال الإرهاب التي يرتكبها النظام السوري".
- 6 - وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، سمع أفراد القوة عدة انفجارات في الجانب ألفا والجزء الشرقي من الجانب برافو. وأبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأن ثلاثة صواريخ "أطلقت من الأراضي السورية نحو الأراضي الإسرائيلية" وأن جيش الدفاع الإسرائيلي "يرد على موقع إطلاق الصواريخ". وخلال هذه التطورات، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي القوة ينبغي أن تتصح أفرادها بالتوجه إلى الملاجئ، ثم أبلغ القوة لاحقاً بأن خروج أفراد الأمم المتحدة من الملاجئ أصبح آمناً.
- 7 - وبالإضافة إلى ذلك، توجه موظفو الأمم المتحدة إلى الملاجئ في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الانفجارات وحوادث إطلاق الصواريخ عبر الخط الأزرق بالقرب من قرية شبعاء.
- 8 - وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر، أصيبت آلية لدورية رابعة تابعة للقوة في المنطقة الفاصلة بأربع طلقات من أسلحة صغيرة. ولم تقع إصابات بين أفراد القوة. وعادت الدورية إلى قاعدتها. ويشير التقييم الأولي للقوة إلى أن من المرجح أن يكون مصدر إطلاق النيران من الأسلحة الصغيرة ناحية الجنوب على مقربة من موقع تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي.
- 9 - وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر، لاحظ أفراد القوة أنه جرى حديثاً زرع نحو 15 لغماً مضاداً للدبابات في الجزء الشمالي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا.
- 10 - وقام أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في مناسبات عديدة بتقييد حركة القوة على الجانب ألفا، بما في ذلك منع دوريات القوة من الوصول عبر بوابات السياج التقني الإسرائيلي في 33 مناسبة. وفي جميع تلك المناسبات، غادرت دوريات القوة المنطقة.
- 11 - وفي ست مناسبات، فرض عناصر القوات المسلحة السورية قيوداً على حركة القوة على الجانب برافو، فغادرت الدوريات المنطقة. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر، صوّب شخص مسلح بالقرب من مركز المراقبة 56 في المنطقة الفاصلة سلاحاً نحو المراقبين العسكريين على منصة مركز المراقبة.
- 12 - وفي عدة مناسبات، لاحظ أفراد الأمم المتحدة في مواقع مختلفة طائرات مسيّرة تحلق من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة.

13 - واستمر دوي الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة ونيران الأسلحة الصغيرة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وقدّرت القوة أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى التفجيرات المتحكم فيها لذخائر غير منفجرة جرت في إطار عملية لإزالة المتفجرات وعمليات يقوم بها أفراد القوات المسلحة السورية. ورصدت القوة استمرار وجود أفراد تابعين للقوات المسلحة السورية، بعضهم مسلحون، يعملون في عدة نقاط تفتيش داخل المنطقة الفاصلة في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات.

14 - وشكّل أيضاً استمرار وجود منظومات القبة الحديدية والعربات المصفحة ومنظومات المدفعية ومنظومات إطلاق الصواريخ المتعددة (راجمات الصواريخ) في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا انتهاكاً في كل حالة من الحالات. فوفقاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، يشكل وجود أي معدات عسكرية غير مأذون بها أو أفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة أو منطقة الحد من الأسلحة انتهاكاً.

15 - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما رصدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك، بما في ذلك إطلاق النيران في اتجاه المنطقة الفاصلة وغيرها، وكذلك عبر خط وقف إطلاق النار، ووجود معدات غير مأذون بها وأفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، وعبور أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي وطائرات مسيرة وطائرات لخط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور مدنيين هذا الخط من الجانب برافو. وتواصلت القوة عن كثب مع الطرفين من أجل تهدئة الحالة، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد. وبالإضافة إلى ذلك، احتجت القوة على جميع القيود التي يفرضها الطرفان على حركة موظفي الأمم المتحدة الذين يضطلعون بالأنشطة الموكلة إليهم.

16 - وفي 19 أيلول/سبتمبر، أبلغت السلطات السورية القوة بفقدان مواطنين سوريين من قرية حضر وطلبت إلى القوة الاتصال بجيش الدفاع الإسرائيلي في هذا الصدد. وأكد جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة أنه احتجز مواطنين سوريين بعد عبورهما خط وقف إطلاق النار وأطلق سراحهما في اليوم نفسه. وفي 29 أيلول/سبتمبر، ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض على شخص من الجانب برافو كان قد عبر خط وقف إطلاق النار واحتجزته فيما بعد وأطلقت سراحه في المنطقة الفاصلة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على فرد من الجانب برافو واحتجزه بعد عبوره خط وقف إطلاق النار. وفي اليوم التالي، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي سراحه وسلمه إلى القوة عبر بوابة ألفا عند معبر القنيطرة. وفي وقت لاحق، سلمت القوة هذا الفرد إلى السلطات السورية عند بوابة برافو.

17 - وواصلت القوة رصد حالاتٍ شبيهة يومية لعبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وقدّرت القوة أن أولئك الأفراد رعاة ومزارعون من المناطق المحيطة كانوا يراعون الماشية وصيادون يحملون أسلحة. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يعرب عن قلقه البالغ من عمليات العبور، وذكر أنها تشكل تهديداً لسلامة وأمن أفراد الذين يعملون على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي في عدد من المناسبات أعيرة نارية لثني الأفراد عن الاقتراب من السياج التقني الإسرائيلي. وواصلت القوة التنسيق مع الطرفين بخصوص توزيع السلطات السورية بطاقات هوية على الرعاة في المجتمع المحلي في المنطقة الفاصلة لتمكينهم من التحرك بالقرب من خط وقف إطلاق النار ومنع تكرار حوادث تشمل إطلاق الأعيرة النارية التحذيرية.

18 - وارتأت القوة أن الحالة الأمنية في الجزأين الشمالي والأوسط من منطقة عملياتها على الجانب برافو قد ظلّت هادئة بوجه عام، ولكنها لا تزال متقلبة في الجزء الجنوبي، حيث تقيد تقارير عن وقوع حوادث أمنية

في مواقع في منطقة الحد من الأسلحة، بما في ذلك على طول طرق دوريات القوة في محافظة درعا. وأفادت تقارير من مصادر مفتوحة بوقوع حوادث أمنية في بلدات جاسم ونعوة وطفس والمزيرب في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة، في شكل هجمات مسلحة استهدفت نقاط تفتيش وقوافل لقوات الأمن السورية وغيرها من السلطات الحكومية وأعضاء سابقين في جماعات المعارضة المسلحة.

19 - ومنذ مطلع آذار/مارس 2020، قيّد جيش الدفاع الإسرائيلي حركة أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان عبر بوابة ألفا عند معبر القنيطرة، طالبا تقديم إخطار مسبق بالتحرك، الأمر الذي ظل يؤثر سلبا على الأنشطة العملية والإدارية للبعثة. ومنذ الهجوم الذي شنته حماس ضد القرى الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة ووسط إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتطورات اللاحقة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، زاد جيش الدفاع الإسرائيلي من تقييد هذه التحركات عند معبر القنيطرة، حيث تم تيسير الحركة عند أربعة معابر فقط، الأمر أثر سلبا على عمليات القوة. وظلت القوة تتواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن تيسيره عبور أفراد القوة وفريق مراقبي الجولان عبر معبر القنيطرة، ولا سيما فيما يتعلق بضرورة عبور أفراد الأمم المتحدة فقط بالوثائق التي تصدرها القوة عند المعبر والعودة إلى إجراءات العبور المعمول بها. وعادت السلطات السورية إلى الإجراءات المعمول بها لتيسير حركة أفراد القوة وإمداداتها عبر بوابة برفو عند معبر القنيطرة.

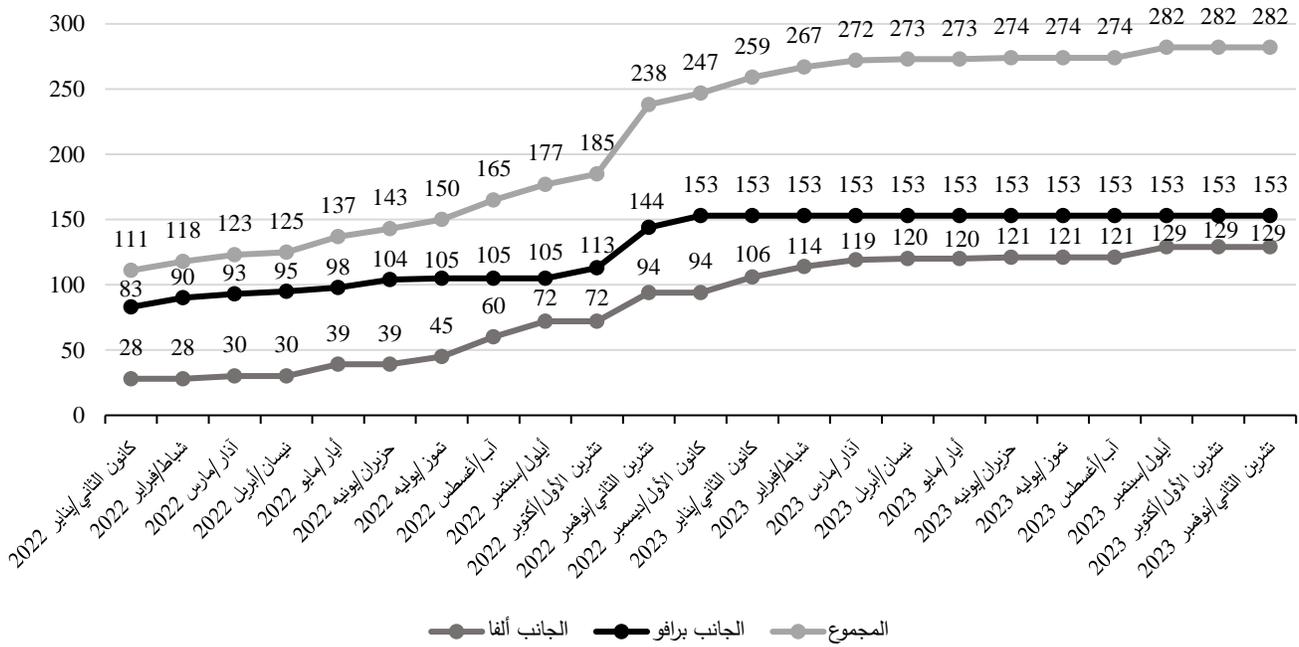
20 - واستمرت القوة في التواصل مع جيش الدفاع الإسرائيلي بهدف معالجة القيود المفروضة على حركة وعبور أفراد الأمم المتحدة من الجانب ألفا عبر السياج التقني الإسرائيلي للوصول إلى مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة.

21 - وفي أعقاب الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، علّق كل من جيش الدفاع الإسرائيلي والسلطات السورية تيسيرهما لعمليات التفتيش التي تجربها القوة كل أسبوعين عن طريق فريق مراقبي الجولان، للمواقع العسكرية لجيش الدفاع الإسرائيلي والقوات المسلحة السورية في أجزاء مختارة من منطقتي الحد من الأسلحة. وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر، يسّرت السلطات السورية عمليات التفتيش في الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة على الجانب برفو. وواصلت القوة العمل مع جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن استئناف عمليات التفتيش.

22 - وفي إطار العودة إلى التنفيذ الكامل للولاية على الجانب برفو، واصلت القوة عملية إصلاح وتجديد وإعادة طلاء البراميل المستخدمة لتحديد خط وقف إطلاق النار والخط برفو، اللذين يحددان المنطقة الفاصلة، وقد أصلحت 129 برميلا على طول خط وقف إطلاق النار و 153 برميلا على طول الخط برفو (انظر الشكل الأول). وواصلت القوة التشاور مع الطرفين بشأن أنشطة إصلاح البراميل.

الشكل الأول

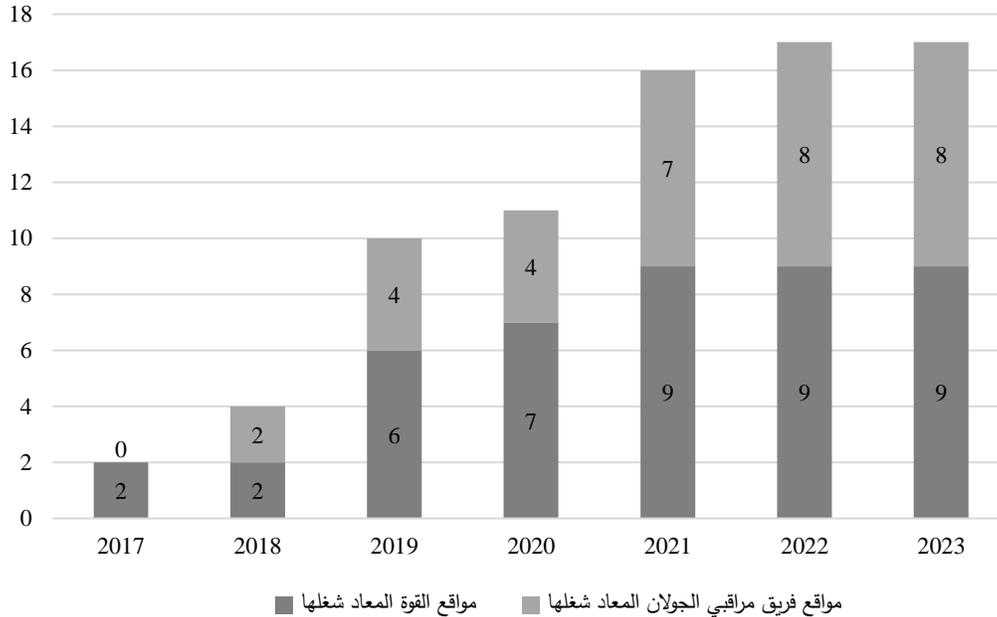
عدد براميل خط وقف إطلاق النار وبراميل الخط برافو التي أصلحتها القوة وجددتها وأعدت طلاءها



23 - والأعمال التحضيرية جارية لبناء موقع الأمم المتحدة الجديد 17 ألف في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، ولإعادة بناء مركز المراقبة 52 الذي تم إخلاؤه. وستشكل إعادة تشغيل مركز المراقبة استكمالاً لعودة فريق مراقبي الجولان إلى مراكز المراقبة التي أخلاها المراقبون العسكريون مؤقتاً في عام 2014 بسبب تدهور الحالة الأمنية (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

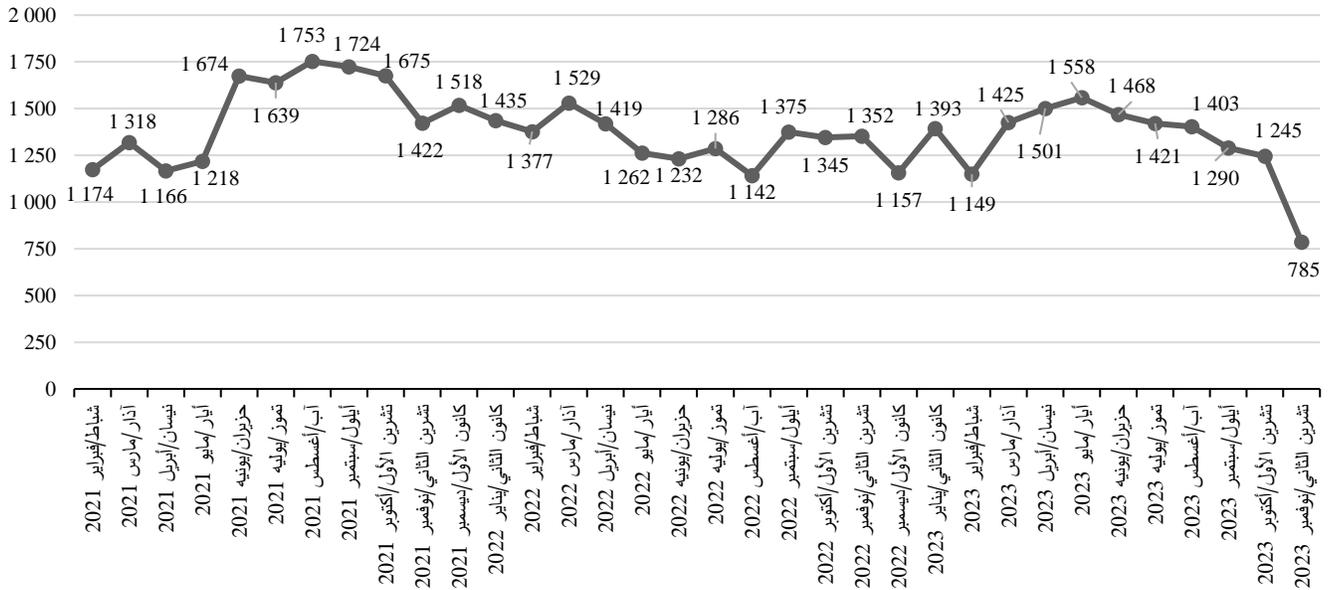
عدد مواقع القوة المعاد شغلها ومواقع المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق مراقبي الجولان المعاد شغلها على الجانب برافو منذ عام 2017 (عدد تراكمي بمرور الوقت)



24 - وظلت عمليات القوة تتلقى الدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فريق مراقبي الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي لقائد القوة، وظلت تحتفظ بـ 10 مراكز للمراقبة الثابتة داخل منطقة عمليات القوة وبمركز مراقبة مؤقت على خط وقف إطلاق النار. وما زال تركيز فريق مراقبي الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى تقدير الحالة العسكرية وعمليات التفتيش كل أسبوعين. وبالإضافة إلى ذلك، يكلف المراقبون العسكريون بإجراء تحقيقات في الحوادث التي تقع داخل منطقة عمليات القوة.

25 - وواصلت القوة تسيير دورياتها العملياتي الشهرية في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، حيث نفذت 1 290 نشاطا تنفيذيا في أيلول/سبتمبر، و 1 245 نشاطا في تشرين الأول/أكتوبر، و 785 نشاطا حتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر (انظر الشكل الثالث). وتغطي طرق دوريات القوة المنطقة الفاصلة بكامل عرضها و 70 في المائة من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. واستمر تقلب الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي ببطء التقدم المحرز على مستوى فتح طرق جديدة للدوريات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو.

عدد دوريات القوة المسيّرة شهريا



26 - وقد قيدت المتطلبات الإدارية التي يفرضها لبنان حركة أفراد القوة. وظل الطريق بين بيروت ودمشق، عبر معبري الجديدة والمصنع الحدوديين، وهو طريق رئيسي لإعادة تموين القوة، مفتوحا خلال هذه الفترة أمام النقل التجاري للبضائع والأفراد. وهذا الطريق هو أيضاً الطريق الرئيسي للقوات التابعة للقوة التي تتناوب عبر بيروت.

27 - وظلت القوة ترى أن أفراد الأمم المتحدة في منطقة عملياتها ما زالوا معرضين لخطر كبير بسبب المتغيرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وكذلك بسبب التهديد المرجح الناجم عن احتمال وجود خلايا نائمة من الجماعات المسلحة.

28 - وواصلت القوة إجراء تقييمات لخططها للطوارئ وتحديث هذه الخطط من أجل تعزيز المواقع ومراكز المراقبة على جانبي ألفا وبرافو واستخراجها وإخلائها، بالإضافة إلى التدريبات والتدريبات والمنتظم للطوارئ المحددة. واستمر اتخاذ تدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة وفي قاعدة العمليات في معسكر عين زيوان وفي المقر في معسكر نبع الفوار.

29 - ولم تبلغ القوة عن أي حالات سوء سلوك. وواصلت البعثة تنفيذ الأنشطة، بما في ذلك التدريب المنتظم للأفراد فيما يتعلق بمنع سوء السلوك والإنفاذ والإجراءات التصحيحية المتعلقة بسوء السلوك.

30 - وحتى 30 تشرين الأول/أكتوبر، كانت القوة تتكون من 1 131 فرداً، من بينهم 84 امرأة من حفظة السلام. والأفراد المنشورون هم من الأرجنتين (1) وأستراليا (1) وأوروغواي (214) وأيرلندا (135) وبوتان (3) وتشيكيا (4) وزامبيا (3) وغانا (5) وفيجي (150) ونيبال (414) والهند (201). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت القوة في سياق أداء مهامها مساعدة من 75 مراقبا عسكريا من فريق مراقبي الجولان، من بينهم 16 امرأة.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

31 - أهاب مجلس الأمن بالأطراف المعنية، في قراره 2689 (2023)، بأن تتخذ فوراً قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوماً تقريراً عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/78/315)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 26/77 المعنون "الجولان السوري"، مسألة البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار 338 (1973).

32 - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنما أُتُبع إلى حل سلمي للنزاع بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

رابعاً - الجوانب المالية

33 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 291/77 باء، مبلغ 69,3 مليون دولار للإنفاق على القوة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024.

34 - وحتى 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك 26,5 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 2 917,3 مليون دولار.

35 - وسدّدت تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة حتى 30 حزيران/يونيه 2023.

خامساً - ملاحظات

36 - في وقت يشهد بوجه خاص تقلباً في المنطقة، ما زال يساورني القلق من استمرار حدوث انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت في 10 و 14 و 24 و 29 تشرين الأول/أكتوبر. وأي إطلاق نار عبر خط وقف إطلاق النار يشكل انتهاكاً للاتفاق وينبغي أن يتوقف. والتقارير التي تقيّد بإطلاق صواريخ من الجانب برافو باتجاه إسرائيل تثير القلق. وينبغي أيضاً أن يمتنع جيش الدفاع الإسرائيلي عن إطلاق النار باتجاه المنطقة العازلة، فضلاً عن عبور خط وقف إطلاق النار. وما زلت قلقاً أيضاً من استمرار وجود القوات المسلحة السورية في المنطقة الفاصلة. وينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات أو أنشطة عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. ويشكل استمرار وجود أسلحة ومعدات غير مألوف بها في مناطق الحد من الأسلحة على الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك تحليق طائرات مسيرة وطائرات فوق خط وقف إطلاق النار، انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وإنما أحث طرفي الاتفاق على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعلى الامتنال للاتفاق. وما زلت أشجع أعضاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصعيد وضرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

37 - ولا يزال من الأهمية بمكان أن يحافظ الطرفان على اتصالهما بالقوة في أي حالة لتجنب سوء الفهم الذي يؤدي إلى التصعيد. فجميع انتهاكات خط وقف إطلاق النار تزيد التوترات بين الطرفين الموقعين على اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقوض الاستقرار في المنطقة. وقد أسهم تواصل القوة المستمر مع الطرفين في تهدئة التصعيد في منطقة عمليات القوة في هذه الأوقات التي تشتد فيها التوترات في المنطقة.

38 - ويظل استمرار التزام كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود القوة أمراً أساسياً. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصلة تمثل أولوية بالنسبة لها. وإنني أعول على استمرار كلا الطرفين في التعاون من أجل تيسير إحراز تقدم في خطط القوة للعودة التدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصلة وضمن تمكّنها من تنفيذ ولايتها بالكامل، بما يشمل توسيع نطاق عمليات التفتيش على كلا الجانبين. ويساورني القلق إزاء القيود المفروضة على حركة القوة في منطقة عملياتها، بما في ذلك عند معبر الفينطرة، وعدم تيسير التفتيش على الجانب ألفا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعم تعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

39 - ونظراً إلى الاتجاه المقلق المتمثل في استمرار انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات وتقلب الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي من منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برفو، نشعر بالقلق بشكل خاص على سلامة وأمن الأفراد العسكريين والمدنيين في القوة وفريق المراقبين في الجولان. ويجب على الطرفين أن يمتنع عن القيام بأي نشاط قد يعرض سلامة حفظة السلام وأمنهم للخطر. ولذلك فمن المهم بصفة خاصة أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه على الطرفين المعنيين من أجل كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بأن تعمل بحرية وفقاً لاتفاق فض الاشتباك. ولا يزال من المهم أن يواصل الطرفان أيضاً تيسير نشر جميع الأفراد في القوة من أجل تنفيذ الولاية بفعالية.

40 - ويظل الدعم المستمر المقدم من الدول الأعضاء، ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها به، من العوامل الرئيسية في قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها. وإنني ممتن لحكومات الأرجنتين وأستراليا وأوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وزامبيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا (مملكة -) على مساهماتها والتزامها وعزمها، وعلى الروح المهنية الفائقة التي يتحلّى بها أفرادها العسكريون في القوة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى الدول الأعضاء التي ساهمت بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

41 - وأرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمرٌ ضروري. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لستة أشهر، حتى 30 حزيران/يونيه 2024. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

42 - وختاماً، أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء نيرمال كومار ثابا، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته في القوة، والمراقبين العسكريين في فريق مراقبي الجولان، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف فائقة الصعوبة.

